



المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام
High Council for Public Procurement Policies



دولة فلسطين المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام

State of Palestine High Council for Public Procurement Policies

تقديم: أ. مؤيد عودة

" رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام "

ورشة العمل الإقليمية الفساد في الشراء العام: (أساليب المنع والكشف وتقنيات التحقيق)

عمان، الأردن ٢٦ - ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٢

الشراء العام

- تعتبر ادارة منظومة المشتريات العامة احد اهم الركائز الاساسية للحوكمة الاستراتيجية للدولة لارتباطها بشكل وثيق بادارة الأموال العامة وتقديم الخدمات للمواطنين بجودة عالية وتكلفة منخفضة.
- يعتبر الشراء العام أداة قوية وفعالة نحو تحقيق أهداف السياسات العامة.
- من المعروف أن الحكومات هي الشاري الأكبر في السوق. فهي تلجأ إلى تلبية احتياجاتها من الاشغال واللوازم والخدمات، عن طريق عمليات شراء متنوعة تعقدتها مع الموردين والمقاولين، بهدف تأمين احتياجات سير العمل لديها وتقديم الخدمة للمواطن.
- في دول العالم، يتراوح حجم الشراء العام بين ٢٥ - ٣٠% من الانفاق العام، أما في بلدان الشرق الاوسط وشمال أفريقيا يوازي ١٨% من الناتج المحلي الأمر الذي يتطلب وجود منظومة مشتريات كاملة ومتكاملة تراعي مبادئ الشفافية وقيم النزاهة وتتماشى مع الممارسات الدولية المعمول بها في المشتريات العامة.
- يقدر معدل إجمالي الإنفاق السنوي على الشراء العام في فلسطين باكثر من ٧٥٠ مليون دولار أمريكي سنويا، ويشكل هذا الانفاق حوالي ٥% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٢٢% من إجمالي صافي الإنفاق الحكومي. وقد توزعت هذه المشتريات بما نسبتة ٤٧% لشراء اللوازم، و ٤٥% لشراء الأشغال، و ٨% لشراء الخدمات.

اصلاح منظومة الشراء العام في فلسطين

- إدراكاً من قبل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لأهمية الشراء العام ودورها في التنمية المستدامة، فقد تم إطلاق عملية إصلاح شاملة لهذه المنظومة بدعم من البنك الدولي والتي استمرت ما يزيد عن ١٠ سنوات، والتي آلت في نهايتها الى اصدار قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن الشراء العام، وقرار مجلس الوزراء رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ بنظام الشراء العام
- أسست هذه المرحلة من عملية الإصلاح للتغلب على بعض أوجه القصور السابقة المتعلقة بالبيئة التشريعية والمؤسسية، وكذلك لتعزيز بيئة ومتطلبات النزاهة والشفافية في الشراء العام.

• لقد توجت عملية الاصلاح بتطوير منظومة الشراء العام من حيث:

بناء القدرات

مأسسة عمليات
بناء القدرات
لموظفي الشراء
العام والقطاع
الخاص

ضمان حق الشكوى والتظلم

من خلال قونة
الشكوى وكذلك
انشاء وحدة
مراجعة
النزاعات للنظر
في التظلمات
التي يقدمها
المناقصون
والمتعلقة
باجراءات
الشراء العام

تعزيز الشفافية في الشراء العام

من خلال انشاء
البوابة الموحدة
للشراء العام
والتي تعتبر نقطة
التواصل بين
الجهات المشتريية
والمناقصين
والجمهور.

تحسين اجراءات وممارسات الشراء

لتتوافق مع
افضل
الممارسات
الدولية وتضمن
تحقيق العدالة
والشفافية
والحصول على
افضل قيمة مقابل
المال العام

تطوير البنية المؤسسية

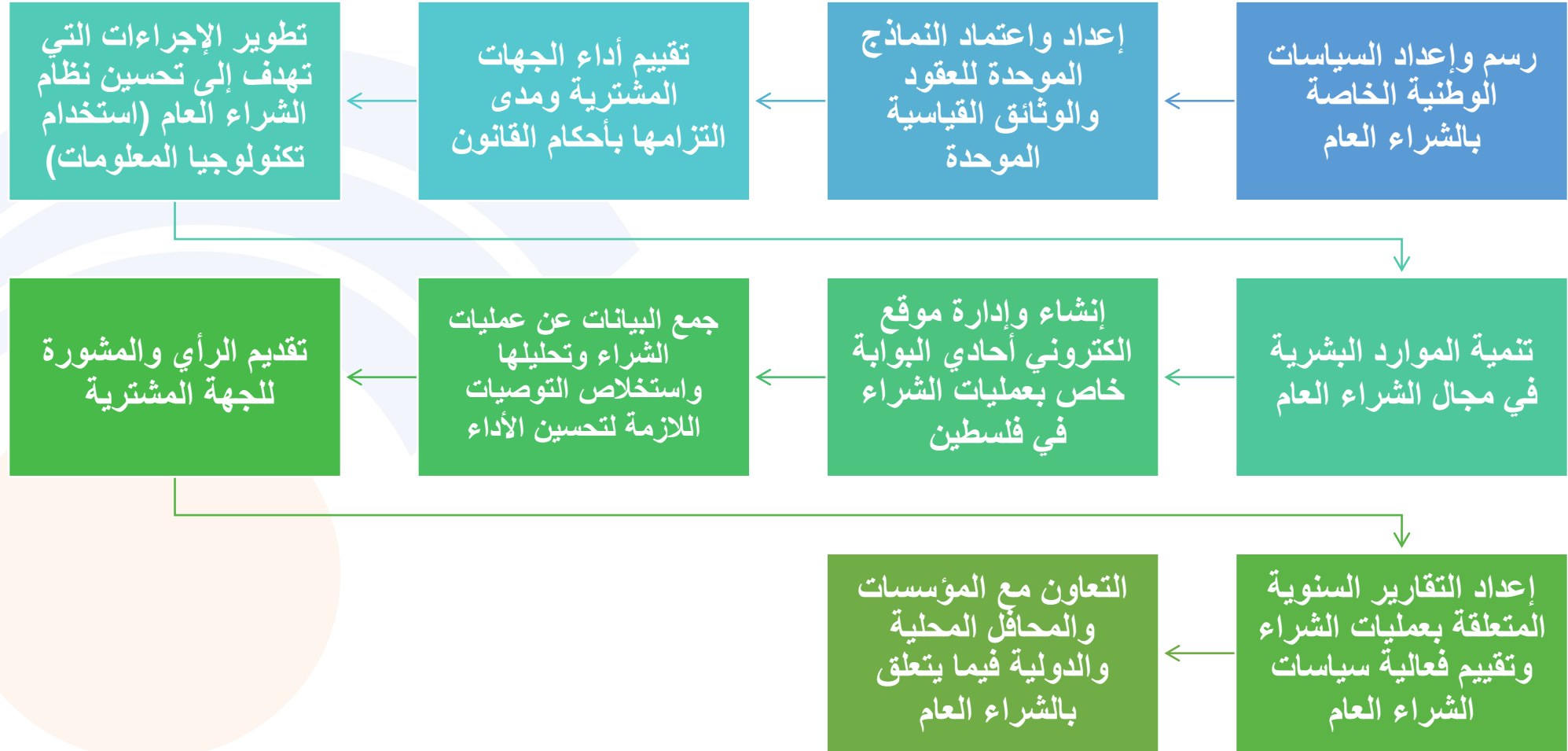
والمتمثلة في
اعداد وثائق
قياسية لجميع
اساليب الشراء
واعتماد نماذج
موحدة لعقود
الشراء المختلفة

تطوير البنية القانونية

من خلال اصدار
قانون ونظام
واحد موحد ملزم
لجميع الجهات
الحكومية
والهيئات المحلية

اصلاح منظومة الشراء العام في فلسطين

- وطبقا للمنظومة الجديدة، فقط تم انشاء المجلس الاعلى لسياسات الشراء العام والذي انيطت به المهام التالية:



- خلال فترة عمله القصيرة نسبيا فقد تمكن المجلس من انجاز العديد من المهام الموكولة اليه منها على سبيل المثال لا الحصر:



• يهدف نظام الشراء الإلكتروني الى:

تحسين الشفافية في
إجراءات وممارسات
الشراء العام

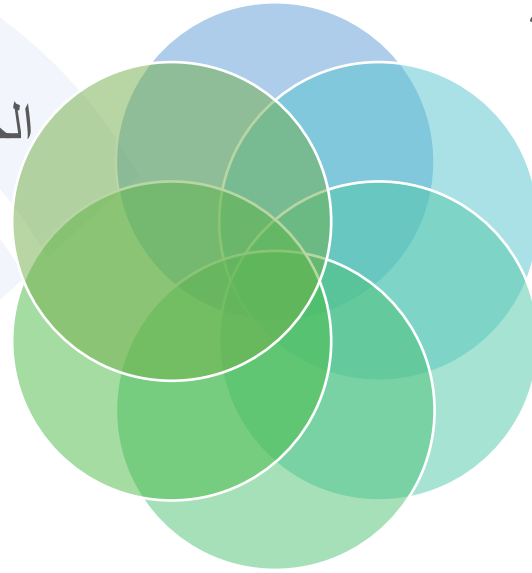
الحد من الفساد، وزيادة ثقة
المواطنين في عمليات الشراء
الحكومي وتحسين الاستفادة من المال
العام.

زيادة أمان ونزاهة وسلامة
المعاملات والبيانات بين الجهات
المشترية والمناقصين.

تعظيم الاستفادة من مستويات
المخزون من خلال تبني
ممارسات الشراء ذات الكفاءة.

تحقيق الكفاءة خلال مراحل عملية
الشراء العام وتقليص زمن دورة
الشراء.

رعاية وتشجيع المشاركة، وتعزيز
المنافسة بين المناقصين ومن ثمّ
تخفيض الأسعار.



الاستراتيجية الوطنية لبناء القدرات

- تسعى الاستراتيجية إلى مأسسة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في مجال الشراء العام، إذ أن تنمية هذه الموارد تقع في قلب عملية اصلاح منظومة الشراء، لان قدرات هذه الموارد تشكل ركيزة ومتطلبا أساسيا للأداء الجيد لكل مكونات منظومة مشتريات ذات كفاءة وفاعلية وقادرة على أداء دورها في التنمية الشاملة والحوكمة الرشيدة.
- تهدف الاستراتيجية الى:

وضع "إطار عام" (مصنوفة) تحدد الكفاءات (الجدارات) القانونية والإجرائية والسلوكية المطلوبة لتنفيذ مهام الشراء العام.

تطوير "منظومة تدريب" متكاملة تركز الى المصنوفة وتشمل تطوير برامج التدريب القائمة على الكفاءة، والتي تستهدف المستويات المهنية الاربعة (مبتدىء، متوسط، أخصائي، خبير) ، من خلال مؤسسات تدريب ومدربين وطنيين معتمدين.

رفع قدرات المناقصين والمستشارين من القطاع الخاص الذين يشاركون في التنافس على عمليات الشراء العام.

تعزيز قدرات ممثلي المجتمع المدني في متابعة أداء منظومة الشراء والتنبية لمواطن الضعف والخلل فيها.

التأسيس للاحتراف في مجال الشراء العام.



شكراً